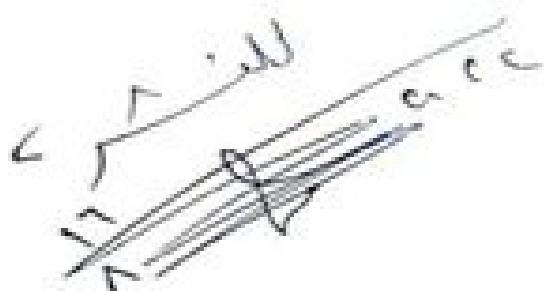




رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية



كتاب دوري  
رقم (٩٦) لسنة ٢٠٢٢

٣١٨٧٧  
٢٠٢٢/٨/٦٦

### بشأن

**تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ بالتجاوز عن مقابل التأخير  
والضريبة الإضافية وتقدير العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦  
في شأن إنهاء المنازعات الضريبية**

بمناسبة صدور القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ المنشور  
بالجريدة الرسمية بالعدد (٣٠) مكرر في ٢٨ يوليو ٢٠٢٢  
والذي يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وحيث نص هذا القانون في المادة الأولى على التجاوز عن  
مقابل التأخير والضريبة الإضافية المنصوص عليها - حسب  
الأحوال - في كل من قانون ضريبة الدعوة الصادر بالقانون رقم  
١١١ لسنة ١٩٨٠ وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون  
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣  
والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد  
العالية للدولة ، وقانون الضريبة على المعينات الصادر بالقانون  
رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١  
لسنة ٢٠٠٥ وقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر  
بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ .

وحرصاً من المصلحة على تطبيق الصحيح لأحكام  
القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ المشار إليه، وتنبيئاً على  
المادة المولدة والعكالفة، وفي ضوء ما أسفر عنه الحوار  
المجتمعي، وتحقيق الأهداف المرجوة منه ولتوحيد تطبيق أحكام  
هذا القانون داخل وحدات مصلحة الضرائب المصرية (دخل / قيمة  
 مضافة)، يتم الالتزام بالآتي : -

\_\_\_\_\_  
١



رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

## أولاً : في تطبيق أحكام الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون

رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢، يراعي الالتزام بالآتي :-

### أ- مفاهيم هامة :

- ١- **الضريبة المستحقة :** كل واقعة منشئة للضريبة بذاتها يكون عدم سدادها في الميعاد سبباً لاستناد المصلحة مقابل تأخير أو ضريبة إضافية عنها ، وهي :
  - ضريبة المبيعات أو القيمة المضافة على كل واقعة بيع سلعة أو أداء خدمة وفقاً لأحكام القانون.
  - ضريبة الدفعة [نوعية - نسبية] على كل الأوعية المقررة بأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته .
  - الضريبة على المرتبات وما في حكمها الناتجة عن فروق إقرار التسوية السنوية، أو عن فروق الفحص، والتي تم إخطار الممول بها بنموذج (٣٨) مرتبات قبل صدور القانون وحتى ٢٠٢٢/٨/٣١.
  - الضريبة على التصرفات العقارية المنصوص عليها بالمادة (٤٢) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ شريطة أن يكون التصرف سابقاً على تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ أو حتى ٢٠٢٢/٨/٣١.
- ٢- **الضريبة واجبة الأداء :** تكون الضريبة واجبة الأداء في الأحوال الآتية :
  - من واقع الإقرار الضريبي دون سداد الضريبة المدرجة به أو سدادها بعد المواجهة القانونية .
  - الاتفاق باللجنة الداخلية ، وتكون العبرة في الاستفادة من التجاوز المقرر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ بتوقيع الممول أو المكلف على محضر الاتفاق حتى ٢٠٢٢/٨/٣١ حتى ولو صدر قرار اللجنة بعد التاريخ المشار إليه، كما يعتد بتاريخ الاتفاق بالمامورية بالنسبة للحالات التي يصدر بشأنها قرار لجنة طعن



رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

- بيان إنتهاء النزاع صلحاً وفقاً لنص المادة (٦٦) من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ .
- قرار لجنة الطعن (تاريخ جلسة إصدار القرار) ولو كان مطعوناً عليه أو قرار لجنة التظلمات .
  - الربط لعدم الطعن على نماذج الإخطار بعناصر ربط الضريبة وقيمتها .
  - حكم محكمة واجب النفاذ ولو كان مطعوناً عليه .
  - قرار لجنة التصالح .
  - قرار لجنة إنتهاء المنازعات الضريبية وتكون العبرة في الاستفادة من التجاوز المقرر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ التوصية باتفاق الصادرة عن اللجنة ، دون النظر لتاريخ اعتماد هذه التوصية من السلطة المختصة .
  - قرار لجنة إعادة النظر في الربط النهائي .
  - الحالات التي يكون فيها أصل دين الضريبة المستحقة أو واجبة الأداء ملزماً للممول أو المكلف وفق الإجراءات المعتادة ، أو بناءً على أي إجراء من إجراءات مكافحة التهرب الضريبي ، أي سواء كان ذلك أثناء مرحلة اتخاذ الإجراءات ورفع الدعوى ، أو أثناء نظر الدعوى أمام القضاء ، وطلب صاحب الشأن التصالح وسداد الضريبة الأصلية والتعويضات المستحقة لزوم التصالح ، أو أثناء تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة في دعاوى المخالفات أو التهرب المنصوص عليها بالقوانين التي وردت بصدر هذا الكتاب الدوري ، على أن تكون تلك الإجراءات قد تمت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ [٢٠٢٢/٧/٢٨] أو حتى [٢٠٢٢/٨/٣١] .
  - وفي جميع الأحوال تكون الضريبة واجبة الأداء على النحو المشار إليه ، وبصرف النظر عن تاريخ الربط لتلك السنوات .



### ٣- أصل دين الضريبة :

- إجمالي أصل دين الضريبة (المستحق - واجب الأداء) - بحسب الأحوال حتى ٢٠٢٢/٨/٣١ والمطلوب سداده عن كل وعاء ضريبي على حدى طبقاً لأساس الربط وذلك عن أي فترة ضريبية، التي تكون فيها الضريبة واجبة الأداء أو مستحقة حتى ٢٠٢٢/٨/٣١.

### ب- نطاق سريان أحكام القانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢:

- تسري أحكام القانون المشار إليه على مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية المنصوص عليها بالقوانين المشار إليها بصدر هذا الكتاب الدوري.
- ولا تسري أحكام هذا القانون على الآتي:
  - المبالغ الإضافية المقررة بنص المادة ٨٧ مكرر من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، ولا يشترط للاستفادة من التجاوز المقرر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢، سداد قيمة المبالغ الإضافية المقررة بالمادة ٨٧ مكرر سالفة الإشارة.
  - المبالغ المخصومة والمحصلة تحت حساب الضريبة والدفعتين المقدمة المنصوص عليها بقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.
  - المبالغ الأخرى بخلاف مقابل التأخير والضريبة الإضافية الواردة بالقوانين المشار إليها بصدر هذا الكتاب الدوري ويلتزم بها الممول / المكلف مثل التعويضات.

### ج- نسب التجاوز الواردة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢:

- يسنفي الممول أو المكلف من التجاوز بنسبة [٦٥%] من قيمة مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية - بحسب الأحوال - والذي يحدده في تاريخ سداد كامل أصل دين الضريبة أو الرسم.



رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

## د - التزامات الممولين والمكلفين للاستفادة من أحكام القانون

رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢

- تقديم طلب إلى مأمورية الضرائب المختصة موضح به رغبة الممول / المكلف في إجراء تسوية ضريبية.
- سداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً حتى ٢٠٢٢/٨/٣١.
- سداد النسبة غير المتجاوز عنها وقدرها [٣٥%] من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية حتى ٢٠٢٣/٣/١.

## هـ - التزامات الوحدات التنفيذية بالملحة

- إعداد سجل خاص بالطلبات المقدمة من الممولين أو المكلفين لإجراء تسوية ضريبية .
- إجراء تسويات ضريبية للملفات التي تقدم الممولين أو المكلفين بطلبات تسوية بشأنها للاستفادة من قانون التجاوز رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ وذلك في موعد أقصاه ٢٠٢٣/٣/١ .

## ثانياً : في تطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون

١٥٣ لسنة ٢٠٢٢، تسري ذات الأحكام الواردة بالبند أولاً من

هذا الكتاب الدوري على هذه الفقرة مع مراعاة أن سريان أحكام هذه الفقرة تكون على الممول / المكلف الذي قام بسداد كامل أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق أو واجب الأداء قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ ، كما يشترط للاستفادة من التجاوز المنصوص عليه بهذه الفقرة أن يتم سداد النسبة غير المتجاوز عنها (٣٥%) الباقية خلال مدة تبدأ من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ وبحد أقصى ٢٠٢٣/٣/١ .



### ثالثاً - أحكام ختامية :

- لا يترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ حق للممول / المُكلف في استرداد ما سبق أن سدده من مقابل تأخير أو ضريبة إضافية إعمالاً لأحكام القوانين الواردة بصدق هذا الكتاب الدوري.
- لا تمنع استفادة الممول من التجاوز المنصوص عليه بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ من أحقيته في الاستفادة من الإعفاء من نسبة [٣٠%] من مقابل التأخير المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة ١١٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المعدلة بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ والتي تم الاتفاق بشأنها اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠.  
ويكون ترتيب الاستفادة من أحكام القانون رقمي [١٦ لسنة ٢٠٢٠، ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢] كالتالي :
  - يتم الاستفادة بالإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ وقدره [٣٠%] من مقابل التأخير، ثم يتم تطبيق أحكام القانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ وذلك بالتجاوز عن نسبة [٦٥%٧٠] من نسبة الـ [٧٠%] المتبقية بعد تطبيق القانون ١٦ لسنة ٢٠٢٠.
- تعد المعاصلة القانونية أحد طرق الوفاء بالدين متى توافرت شروطها ، وبالتالي إذا توافرت شروط المعاصلة القانونية حتى ٢٠٢٢/٨/٣١ عن دين واجب الأداء أو مستحق بحسب الأحوال فينعقد حق الممول/ المُكلف في الاستفادة من التجاوز المقرر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ على كافة وحدات المصلحة الالتزام بما ورد بهذا الكتاب الدوري بكل دقة ، وعلى القطاعات المختصة - كل فيما يخصه - متابعة تنفيذ ما ورد بهذا الكتاب الدوري بكل دقة . ويلغى كل ما يخالف ذلك .

والله ولی التوفيق !!!

رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

" مختار توفيق عباس "

صدر في : ٢٠٢٢/٨/